المحاضرة السابعة

العرض الكلي و الطلب الكلي

مقدمة :

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) ، و الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، بمثابة الاطار التحللي لدراسة كيفية التوصل الى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

العرض الكلي :

يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العرض الكلي في الاقتصاد و يتمثل ذلك في مجموع القيمة السوقية لكل ما انتج من سلع و خدمات نهائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية و الصناعية و الخدمية لاقتصاد معين خلال فترة عام .

العوامل المحددة للعرض الكلي :

تعتمد كمية الناتج المحلي الاجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على الموارد الاقتصادية المتاحة و المتمثلة في :

- عنصر الأرض
- كمية العمل
- كمية رأس المال
- المستوى القني السائد

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و هذه العوامل الثلاثة بدالة الانتاج التالية :

$$Y = f (L , K , T)$$

حيث ان :

كمية العمل (L) ، و كمية رأس المال (K) ، و التقنية المتاحة (T)

- العلاقة بين الناتج الاجمالي (العرض الكلي) و كل من هذه العوامل **علاقة موجبة** ، فكلما زادت كمية العمل ، او كمية رأس المال (K) ، او تحسن المستوى التقني ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .
- تعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابتة في المدى القصير ، اذ يحتاج تغيرهما الى فترة زمنية طويلة نسبياً ، لذلك ولأجل دراسة العرض الكلي ، لابد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد (الأجل الطويل) و العرض الكلي في الأمد القريب (الأجل القصير) .

العرض الكلي في الأجل الطويل :

تعرف كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الاجمالي الكامن او الممكن (Potential GDP) ، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، و المستوى التقني .

في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بنسب متساوية ، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطال الطبيعي (هو معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية و الهيكلية بينما تختفي البطالة الدورية .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS) يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و مستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الاجمالي الكامن (Y_P) و يكون المنحنى خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الاجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار.

- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بذات النسبة ، ففي الأمد البعيد ، يتمكن العمال و مالكو عناصر الانتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما مكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور و اسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . و يكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

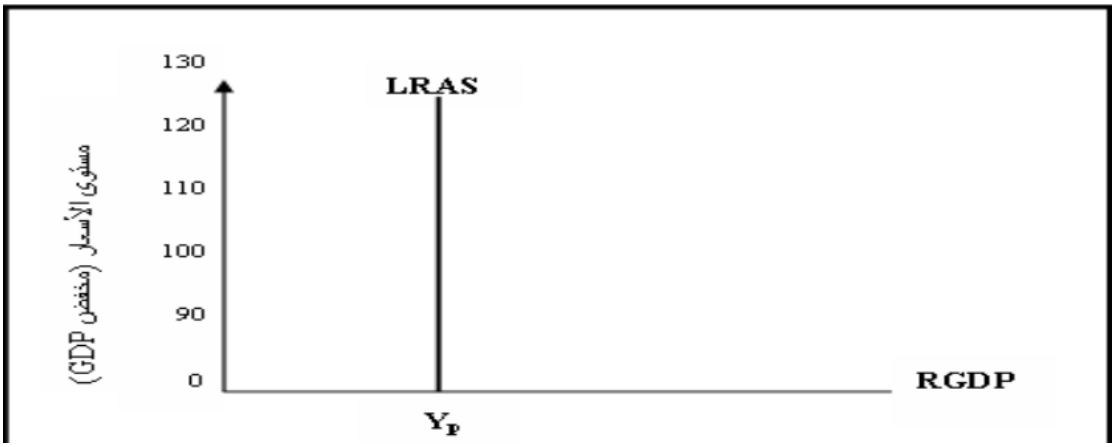

العرض الكلي في الأمد القريب :

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد او ينقص عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن . وفي الوقت نفسه ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي .

- في المدى القريب ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي ، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار و الأجور الحقيقية . يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت ، وعدم توفرها للعمال ، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار ، والعكس في حالة انخفاضها .

منحنى العرض الكي في الأمد القريب :

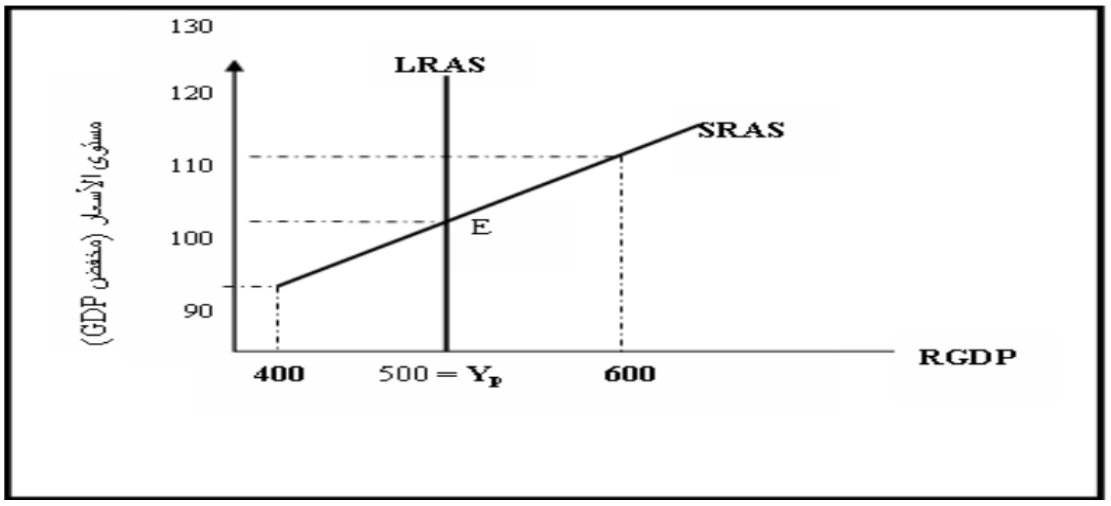

الطلب الكلي :

المكونات الرئيسة للناتج المحلي الاجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الانفاق هي :

- الانفاق الاستهلاكي الخاص (C)
- و اجمالي الانفاق الاستثماري الخاص (I)
- و الانفاق الحكومي (G)
- وصافي الصادرات (X – M)

يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y\ (GDP) = C + I + G + (X - M)$$

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :

- اولاً : مستوى الاسعار :

كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الحقيقي المطلوبة وذلك من خلال :

١- اثر الثروة

٢- اثر الاحلال

أثر الثروة : اذا ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، فسيؤدي ذلك الى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة مما يضطر الناس الى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الانفاق في الوقت الحاضر ، مما يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

أثر الاحلال : يتضمن اثر الاحلال تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر من اجل الاستهلاك في المستقبل و من وجهة اخرى ، يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً الى احلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً ، مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من :

الدخل : فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل الى زيادة الاستهلاك ، وخاصة من السلع المعمرة

معدل التضخم : يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل الى زيادة الطلب الكلي وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع و الخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر .

مستوى ارباح منشآت الأعمال : تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل الى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الانتاجية لمنشآتهم ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

ثالثاً : السياسات المالية و النقدية

يقصد بالسياسات المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب و الانفاق الحكومي ، **حيث يؤدي هذه الساسة الى :**

١- تخفيض الضرائب او زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة اعانات البطالة و الرعاية الاجتماعية) وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٢- تشكل المشتريات الحكومية من السلع و الخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي .

السياسات النقدية ، التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة بواسطة البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي .

وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الأقراض ، مما يؤدي الى زيادة كل من الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة الطلب الكلي . اما التغير في سعر الفائدة ، فله تأثير سلبي على الطلب الكلي ، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الانفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار ، وبالتالي يؤدي الى نقص في كمية الطلب الكلي.

متغيرات الاقتصادي العالمي :

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما :

- **سعر الصرف الأجنبي :** اذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية اصبحت السلع الاجنبية اغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي ، الذي يتحول في هذه الحالة الى شراء السلع الوطنية البديلة ، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً .
- **مستوى الدخل في الدول الأخرى :** يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأخرى ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، الى زيادة طلب تلك الدول على الواردات وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها .